THE EDGE CONSULTANCY

التحديثات الإقتصادية من ذي إيدج

تحولات التجارة العالمية:
الابتعاد عن الولايات المتحدة

يناير 2026

تحولات التجارة العالمية: الابتعاد عن الولايات المتحدة

لمحة تاريخية: عقدٌ من التنويع

على مدار السنوات العشر الماضية، شهدت أنماط التجارة العالمية تنويعًا ملحوظًا. فقد باتت الأسواق الناشئة تتاجر بصورة متزايدة فيما بينها ومع الصين، مما قلّص اعتمادها على الولايات المتحدة. ففي عام 2001، كانت أكثر من 80%من الدول تتاجر مع الولايات المتحدة أكثر مما تتاجر مع الصين؛ وبحلول عام 2023، أصبح نحو 70% من العالم (145 من أصل 205 اقتصادات) يتاجر مع الصين أكثر من الولايات المتحدة. كما تراجعت حصة الولايات المتحدة من إجمالي تجارة الاقتصادات الناشئة إلى نحو 12% اليوم مقارنةً بنحو 20% في تسعينيات القرن الماضي. وأصبحت تجارة الجنوب-الجنوب تشكل قرابة نصف تجارة الأسواق الناشئة، بما يبرز صعود الروابط التجارية داخل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد دفعت عدة اتفاقيات تجارة إقليمية هذا التحول — من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) في آسيا والاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ — (CPTPP) بما أوجد أطرًا بديلة في وقت تعثرت فيه التعددية التي تقودها الولايات المتحدة. ومن اللافت أن انسحاب الولايات المتحدة من الصفقات العملاقة مثل النسخة الأصلية من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) في أواخر العقد الثاني من الألفية فتح المجال أمام أطراف أخرى لتشكيل شراكات جديدة. وكانت النتيجة بنية تجارية جديدة تتحرك فيها الاقتصادات الناشئة تدريجيًا بعيدًا عن ديناميكيات التجارة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، مع تعزيز مرونتها من خلال أسواق أكثر تنوعًا.

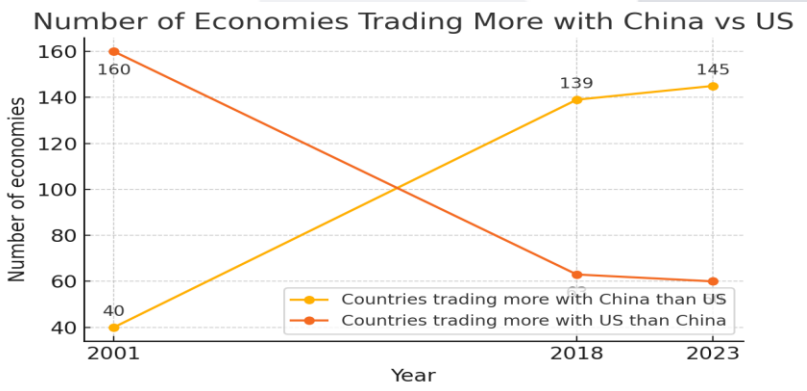

الرسم السابق :ارتفع عدد الدول التي تتاجر مع الصين أكثر من الولايات المتحدة بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، بما يعكس صعود الصين كشريك تجاري أول عالميًا. وفي المقابل، تراجع عدد الدول التي تتاجر مع الولايات المتحدة أكثر (بيانات 2001–2023).

ويتجلى هذا التنوع أيضًا في تزايد اتفاقيات التجارة حول العالم. فاعتبارًا من أوائل عام 2026، يوجد عالميًا رقم قياسي يبلغ 380 اتفاقية تجارة إقليمية سارية، أي ما يقرب من خمسة أضعاف عددها في عام 2000. وقد وسّعت دول كثيرة شبكاتها من اتفاقيات التجارة الحرة بصورة كبيرة: فعلى سبيل المثال، تتصدر المملكة المتحدة الآن عدد الاتفاقيات التجارية (39 اتفاقية، معظمها أُبرمت بعد بريكست)، متجاوزة قادة تقليديين مثل الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة. كما تمتلك اقتصادات متوسطة الحجم مثل تشيلي (31 اتفاقية) وسنغافورة (28اتفاقية) شبكات واسعة من الاتفاقيات. وعلى النقيض، لم تضف الولايات المتحدة أي اتفاق تجارة حرة رئيسي جديد خلال العقد الماضي، مما أسهم في تراجعٍ نسبي في مركزيتها.

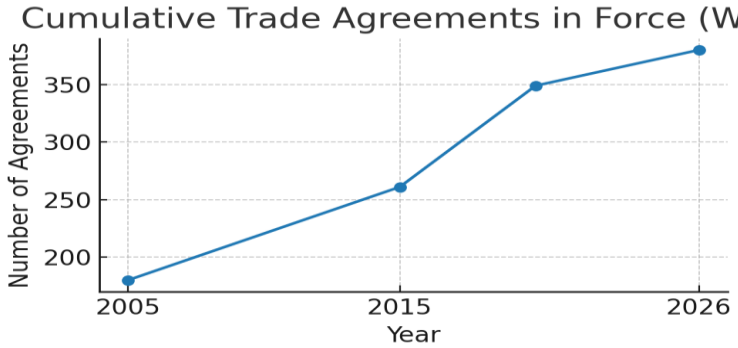

الرسم أعلاه :العدد التراكمي لاتفاقيات التجارة الإقليمية السارية (عالميًا). شهدت اتفاقيات التجارة انتشارًا واسعًا خلال العقد الماضي مع سعي الدول إلى شركاء جدد وإلى "تأمين" ضد صراعات التجارة (بيانات منظمة التجارة العالمية).

تحولات التجارة العالمية: الابتعاد عن الولايات المتحدة

المحركات الرئيسية لإعادة اصطفافات التجارة الحديثة

هناك عدة قوى راهنة تُسرّع هذه التحولات التجارية بعيدًا عن نموذج يتمحور حول الولايات المتحدة:

تهديدات تصعيد الرسوم الجمركية الأمريكية :خلال العام الماضي، استخدمت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية وتهديدات فرضها بصورة متكررة، مما دفع الشركاء للبحث عن بدائل أكثر استقرارًا. فمنذ أوائل عام 2025، فرضت الحكومة الأمريكية رسومًا واسعة على الواردات ليس فقط على خصوم استراتيجيين، بل أيضًا على حلفاء مقربين. فعلى سبيل المثال، في فبراير 2025 صدمت إدارة جديدة في واشنطن الأسواق بإصدار أمر بفرض رسوم بنسبة 25% على الواردات من كندا والمكسيك (و10% على السلع الصينية) ضمن تحول أحادي في السياسة. وعلى مدار عام 2025، تم رفع الرسوم أو التهديد بها على نطاق عالمي — بما في ذلك رسوم على السيارات الأوروبية، ورسوم شاملة بنسبة 10% على نحو شبه كامل الواردات، وضرائب خاصة على دول من فيتنام إلى الهند. وبينما خفّضت بعض الصفقات المؤقتة بعض الرسوم بصورة ظرفية، فإن حلفاء الولايات المتحدة أنفسهم كانوا يحلول منتصف عام 2025 يواجهون معدلات رسوم أساسية أعلى على صادراتهم. وتوّج ذلك بحادثة استثنائية في يناير 2026: إذ تعهدت الولايات المتحدة بفرض رسوم جديدة على ثمانية حلفاء أوروبيين (تبدأ عند 10% وترتفع إلى 25%) ما لم "يُسمح" للولايات المتحدة بشراء غرينلاند. وقد هزّ هذا التصعيد غير المتوقع للرسوم وتكتيكات التفاوض العدائية النظام التجاري العالمي. ودفع هذا الاضطراب العديد من الدول والتكتلات إلى تعميق روابطها التجارية فيما بينها، تحسبًا من عدم اليقين التجاري الأمريكي. وكما قال أحد قادة الاتحاد الأوروبي، باتت الدول تختار بصورة متزايدة "التجارة العادلة بدلًا من الرسوم الجمركية" والشراكات بدلًا من العزلة ردًا على ذلك.

إعادة هيكلة سلاسل الإمداد لتقليل المخاطر :تعمل الشركات والحكومات حول العالم بنشاط على إعادة هيكلة سلاسل الإمداد لتقليل الاعتماد المفرط على دولة واحدة، وهو اتجاه تعزز بفعل الحرب التجارية الأمريكية–الصينية والجائحة. وغالبًا ما يعني هذا "تقليل المخاطر" شراء المزيد من الإمدادات من شركاء إقليميين أو متقاربين بدلًا من الاعتماد حصريًا على موردين من الولايات المتحدة أو الصين. فعلى سبيل المثال، انتقلت سلاسل الإمداد في التكنولوجيا المتقدمة والتصنيع من الصين إلى فيتنام والهند والمكسيك وغيرها — وهو تحول اكتسب زخمًا بعد عام 2018 ولا يزال مستمرًا. وبالمثل، سعت شركات أوروبية ويابانية إلى التنويع بعيدًا عن الاعتماد الأحادي على المدخلات أو الأسواق الأمريكية. والهدف هو ضمان المرونة أمام الصدمات الجيوسياسية أو زيادات الرسوم. وقد شجعت الحكومات ذلك عبر استراتيجيات "التوريد من الأصدقاء" (تفضيل التجارة مع الشركاء الموثوقين) وحوافز للإنتاج المحلي. ورغم أن تقليل المخاطر يحسّن الأمن، فإنه يحوّل تدفقات التجارة. ومع سعي الدول إلى "تخفيف المخاطر وتنويع سلاسل الإمداد"، نشأ "شعور عام بالخوف وعدم الاستقرار داخل شبكة الإمداد العالمية"، مما حفز تشكيل تحالفات تجارية جديدة. وخلاصة ذلك أن هواجس أمن سلاسل الإمداد أصبحت تدفع تنويع التجارة بقدر ما كان يدفعه سابقًا منطق الكفاءة الاقتصادية البحتة.

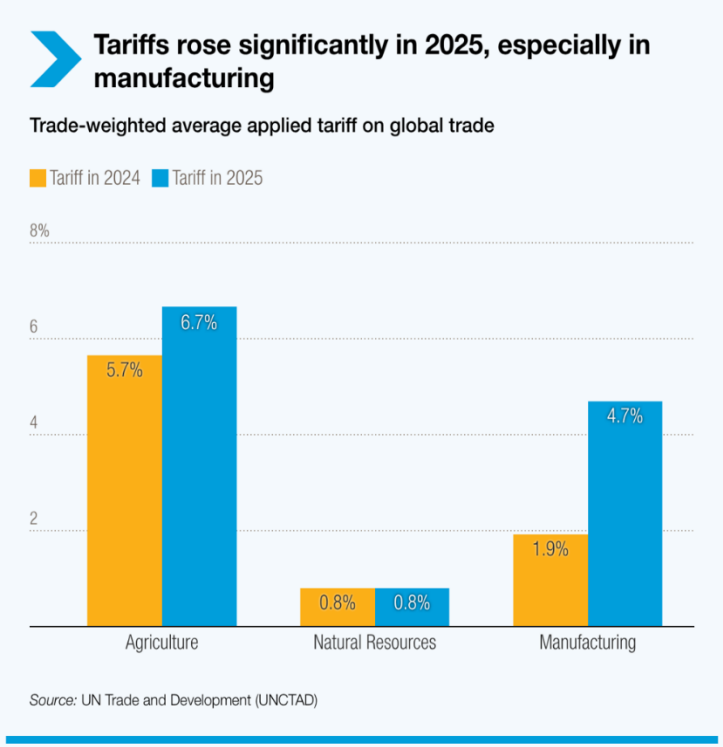

ارتفعت معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على التجارة العالمية بشكل حاد في عام 2025 (خاصة على السلع المصنعة)، عاكسةً اتجاهًا طويل الأمد. وكانت زيادة الرسوم الأمريكية على الواردات عاملًا رئيسيًا وراء هذه الزيادة، مما أسهم في ارتفاع عدم اليقين في السياسات التجارية عالميًا (بيانات UNCTAD).

تحولات التجارة العالمية: الابتعاد عن الولايات المتحدة

التحولات الجيوسياسية العالمية :تعيد الاصطفافات الجيوسياسية الأوسع تشكيل العلاقات التجارية. فقد شجع التصدع في علاقات القوى الكبرى — ولا سيما التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين — العديد من الدول على اتباع استراتيجية تجارة أكثر تعددية وأقل انحيازًا. فعلى سبيل المثال، يوازن حلفاء الولايات المتحدة مثل الاتحاد الأوروبي بين علاقتهم بأمريكا وروابط تجارية قوية مع الصين واقتصادات ناشئة أخرى. وفي المقابل، تُترجم الدبلوماسية الصينية (مثل مبادرة الحزام والطريق ودورها في الوساطة بين خصوم في الخليج) إلى تجارة أقوى داخل "الجنوب العالمي". كما أجبرت حرب أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها مناطق مثل أوروبا على البحث عن موردين جدد (للطاقة والسلع الأساسية وغيرها) وتعميق التعاون داخل أوروبا. وتعمل قوى في الشرق الأوسط وآسيا على بناء روابط جنوب-جنوب جزئيًا للتحوط من ضغوط سياسية أمريكية أو أوروبية .وأشار رئيس الوزراء الكندي مارك كارني مؤخرًا إلى أن مؤسسات متعددة الأطراف وقواعدها تتعرض للتآكل بفعل قرارات القوى الكبرى (بما فيها الولايات المتحدة)، ومن ثم تشعر الدول بأنها مضطرة إلى البحث عن "اتفاقيات متعددة الأطراف الجزئية" مع شركاء موثوقين. كما يعكس توسع تكتلات مثل بريكس واتفاقيات استراتيجية جديدة (مثل الهند–روسيا، والصين–دول الخليج) بيئة تجارية أكثر تعددية الأقطاب. وفي هذا المناخ، تختار الدول أن "تتقدم وتقود" عبر التعاون مع طيف أوسع من الشركاء، سعيًا لحماية مصالحها الاقتصادية وسط توترات القوى الكبرى. وقد دفعت هذه المحركات مجتمعة التجارة العالمية إلى مرحلة جديدة — مرحلة تتسم بإعادة الاصطفاف والتنويع بعيدًا عن الاعتماد الأحادي على السوق الأمريكية أو على أطر تقودها الولايات المتحدة. وقد أصبحت الآثار شديدة الوضوح خلال الأشهر الستة الماضية، كما هو مفصل أدناه.

تحولات التجارة العالمية: الابتعاد عن الولايات المتحدة

تطورات حديثة

من النصف الثاني لعام 2025 وحتى أوائل عام 2026، سرّعت دول كثيرة مبادرات تجارية تقلل اعتمادها النسبي على الولايات المتحدة. وتشمل أبرز التطورات عبر المناطق ما يلي:

كندا :اتخذت كندا خطوات ملحوظة لتقليص اعتمادها المفرط على السوق الأمريكية (التي لا تزال تستحوذ على نحو 67% من الصادرات الكندية). ففي أواخر عام 2025، وضعت الحكومة الكندية هدفًا بمضاعفة الصادرات غير المتجهة إلى الولايات المتحدة خلال العقد المقبل، بما يرسخ موقع كندا كحلقة وصل بين الأسواق الغربية والآسيوية. وقد تحرك رئيس الوزراء كارني بقوة ضمن هذه الأجندة: ففي يناير 2026، وقّعت كندا اتفاقًا تجاريًا جديدًا مع الصين، في أول اتفاق من هذا النوع لكندا مع اقتصاد آسيوي كبير. كما زار بكين (في أول زيارة لزعيم كندي منذ 2017)، وصرّح بأن الصين أصبحت "شريكًا أكثر قابلية للتنبؤ" في التجارة مقارنة بالولايات المتحدة. وأبرمت كندا كذلك اتفاقيات تجارة مع إندونيسيا والإكوادور خلال الأشهر الماضية، ووقعت اتفاق حماية للاستثمار مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالنظر إلى المستقبل، تستهدف الجهات الكندية اتفاقيات مع الفلبين وتايلاند وميركوسور والسعودية والهند كأولويات تالية. وتبرز هذه التحركات المسعى الاستراتيجي لكندا لفتح أسواق جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وتقليل تعرضها لتقلبات السياسة الأمريكية.

الاتحاد الأوروبي :كثّف الاتحاد الأوروبي بدوره جهوده لتنويع علاقاته التجارية خارج الولايات المتحدة (التي تستقبل حاليًا نحو 20% من صادرات سلع الاتحاد). ففي أواخر 2025، حقق الاتحاد اختراقًا تاريخيًا باستكمال اتفاقية التجارة الحرة مع كتلة ميركوسور في أمريكا الجنوبية، مختتمًا 25 عامًا من المفاوضات. وقد وُقعت اتفاقية الاتحاد الأوروبي–ميركوسور في باراغواي في يناير 2026، وأنشأت أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وعكست رمزيًا "اختيارًا متعمدًا... للتجارة العادلة بدلًا من الرسوم" في مواجهة التوترات العالمية. وقد سرّع مسؤولو الاتحاد هذا الاتفاق رغم المخاوف الداخلية، جزئيًا بسبب تهديدات الرسوم الأمريكية تجاه أوروبا. ومن اللافت أنه في يوم التوقيع نفسه، حذرت الإدارة الأمريكية من أنها سترفع الرسوم على عدة دول أوروبية ما لم تُلبَّ مطالبها الجيوسياسية. وإلى جانب ميركوسور، أبرمت أوروبا اتفاقًا تجاريًا شاملًا مع إندونيسيا في سبتمبر 2025، وحدثت اتفاقياتها مع المكسيك وتشيلي. كما أعادت بروكسل إطلاق مفاوضات اتفاقيات تجارة حرة مع شركاء مثل ماليزيا والفلبين والهند ودول الخليج (الإمارات العربية المتحدة) التي كانت قد تعثرت في سنوات سابقة. وتندرج هذه المبادرات ضمن استراتيجية الاتحاد لتقوية سلاسل الإمداد وأسواق التصدير بصورة مستقلة عن السياسة التجارية الأمريكية. وقد اكتسبت حملة التنويع الأوروبية طابعًا أكثر إلحاحًا مع توجه السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية نحو حماية أكبر في عام 2025. ومن خلال تأمين اتفاقيات جديدة عبر آسيا والأمريكيتين، يسعى الاتحاد لضمان فرص نمو مستمرة لمصدريه حتى في حال تفاقمت الاحتكاكات التجارية عبر الأطلسي.

الإنفوغرافيك أعلاه يلخص أحدث الاتفاقيات التجارية الرئيسية بعيدًا عن الولايات المتحدة خلال الستة أشهر الماضيه.

المملكة المتحدة :انتهجت المملكة المتحدة سياسة تجارية مستقلة ونشطة بعد بريكست، وشهد النصف الثاني من 2025 محطات مهمة. ففي يوليو 2025، وقّعت المملكة المتحدة اتفاقية تجارة حرة بارزة مع الهند، وهي أول اتفاق من هذا النوع مع اقتصاد ناشئ كبير. وهذه الاتفاقية (غير سارية حتى أوائل 2026) تعد بتعزيز التجارة الثنائية عبر خفض الرسوم بشكل كبير وفتح الخدمات والاستثمار — وهو تحول مهم باتجاه شركاء منطقة المحيطين الهندي والهادئ. كما انضمت بريطانيا إلى كتلة CPTPP في 2024، بما يعمق اندماجها في سلاسل الإمداد في آسيا والمحيط الهادئ. وخلال أواخر 2025، توصلت المملكة المتحدة إلى اتفاق تجاري محدّث مع كوريا الجنوبية (اكتمل في ديسمبر 2025) وأطلقت مجموعة عمل اقتصادية جديدة مع كندا لتعزيز النفاذ إلى الأسواق. كما تفاوضت لندن على اتفاق محدود بعنوان "الازدهار الاقتصادي" مع الولايات المتحدة في منتصف 2025، إلا أن هذا الاتفاق ظل ترتيبًا متواضعًا أبقى الرسوم الأمريكية على السلع البريطانية إلى حد كبير. ومع ابتعاد

تحولات التجارة العالمية: الابتعاد عن الولايات المتحدة

اتفاق تجارة حرة شامل بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن الطاولة في الوقت الراهن، حولت بريطانيا تركيزها إلى صفقات أخرى: إذ لا تزال المفاوضات مع مجلس التعاون الخليجي جارية، وتقدمت المحادثات مع سويسرا وتركيا في عام 2025. ويعكس هذا الزخم في الاتفاقيات إعادة تموضع أوسع، حيث تسعى المملكة المتحدة إلى تحالفات تجارية خارج مجالها التقليدي عبر الأطلسي، بما يتسق مع استراتيجية "بريطانيا العالمية".

الصين ورابطة آسيان :تشهد التجارة بين الصين وجنوب شرق آسيا (آسيان) ارتفاعًا كبيرًا، بما يعكس تكاملًا إقليميًا يقلل الاعتماد على الأسواق الغربية. فقد كانت الصين الشريك التجاري الأول لآسيان لأكثر من عقد، وترسخت هذه المكانة عبر اتفاقية RCEP التي دخلت حيز التنفيذ في 2022 وتشمل الصين وجميع دول آسيان العشر (إضافة إلى أطراف أخرى). وبحلول عام 2025، كانت التجارة الثنائية بين الصين وآسيان تتجه لتجاوز تريليون دولار سنويًا، وهو حجم غير مسبوق. وتدفع روابط سلاسل الإمداد المتعمقة — مثل الإلكترونيات والآلات وتدفقات السلع الأساسية داخل آسيا — هذا النمو. وفي نوفمبر 2025، اتفقت آسيان والصين على إجراءات جديدة لتسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة المُحدّثة بينهما، بهدف تقليل الحواجز أكثر. كما ارتفعت الاستثمارات الصينية المباشرة في جنوب شرق آسيا، مما يعزز الروابط الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، نوّعت دول آسيان شراكاتها؛ إذ تستفيد دول مثل فيتنام وماليزيا من RCEP، وكذلك من اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وعضوية CPTPP، بما يقلل الاعتماد الحصري على الصادرات إلى الولايات المتحدة. وبالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ عمومًا، فإن غياب الولايات المتحدة عن RCEP أو CPTPP يعني أن قواعد التجارة الإقليمية باتت تُصاغ بصورة متزايدة في منتديات لا تشارك فيها الولايات المتحدة. ويتجلى هذا التحول في نمو التجارة بين اقتصادات آسيا الناشئة بوتيرة أسرع من التجارة المرتبطة بالسوق الأمريكية. ومن ثم يستمر دور الصين في شبكة التجارة الآسيوية في الارتفاع، بينما تتراجع الهيمنة النسبية للولايات المتحدة — وهو اتجاه يمثل جوهر إعادة الاصطفاف التجاري العالمي.

الهند :برزت الهند كطرف نشط في إبرام الصفقات خلال السنوات الأخيرة، متراجعة عن تحفظها السابق تجاه اتفاقيات التجارة. وشهد النصف الثاني من 2025 توقيع نيودلهي عدة اتفاقيات بارزة توسع روابطها خارج المدار الأمريكي. وإلى جانب اتفاقية الهند–المملكة المتحدة المشار إليها أعلاه، أبرمت الهند اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة (CEPA) مع سلطنة عُمان في ديسمبر 2025 — وهي حلقة استراتيجية بين جنوب آسيا والخليج. وبموجب هذا الاتفاق، سيدخل 98% من صادرات الهند إلى عُمان دون رسوم، بما يحسن بشكل كبير وصول الهند إلى أسواق الشرق الأوسط. كما أنهت الهند اتفاقية تجارة حرة مع نيوزيلندا (اختتمت المحادثات في ديسمبر 2025) وأدخلت حيز النفاذ اتفاقًا تجاريًا واستثماريًا كبيرًا مع دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) في أوروبا في 1 أكتوبر 2025 .إضافة إلى ذلك، اتفقت الهند والبرازيل في أكتوبر 2025 على توسيع اتفاقهما التجاري التفضيلي بهدف مضاعفة التجارة بحلول 2030. وربما الأهم أن الهند أطلقت رسميًا مفاوضات اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (روسيا وجيرانها) في أغسطس 2025، بما يشير إلى توجه نحو شركاء غير غربيين في ظل احتكاكات تجارية مستمرة بين نيودلهي وواشنطن. وتنسجم هذه الاتفاقيات مع استراتيجية الهند لتأمين سلاسل الإمداد الحيوية (الطاقة والمعادن وغيرها) وأسواق التصدير عبر مناطق متنوعة. وقد تعرضت الهند لضغوط رسوم أمريكية في 2025 (إذ فرضت الولايات المتحدة رسومًا بنسبة 25%على سلع هندية بحجة ارتباط الهند بنفط روسيا)، مما حفّز الهند أكثر على ترسيخ شراكات بديلة. ومع وجود نحو اثنتي عشرة اتفاقية تجارة حرة سارية — بما في ذلك مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والإمارات العربية المتحدة — أصبحت الهند أقل ارتباطًا بشريك واحد وأكثر قدرة على التحوط من تغيرات السياسة التجارية الأمريكية.

دول الخليج (الإمارات وعُمان) :اتجهت دول الخليج بنشاط نحو تحالفات تجارية جديدة ضمن أجندات التنويع الاقتصادي. وقد قادت دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص سلسلة من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة خارج نطاق زبائنها التقليديين في النفط. ففي 2022 وقّعت الإمارات اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع الهند وإندونيسيا، وفي 2023 أبرمت اتفاقيات مع تركيا ، خفّضت الرسوم ووضعت قواعد استثمار جديدة مع كل طرف. وامتدادًا لذلك، تتفاوض الإمارات حاليًا على اتفاقيات مع شركاء إضافيين — إذ أطلق الاتحاد الأوروبي محادثات مع الإمارات/مجلس التعاون الخليجي في أواخر 2025، كما انخرطت دول مثل البرازيل وكندا مع الإمارات لترتيبات تجارية أعمق. ونتيجة لذلك، تتسع روابط الخليج شرقًا وجنوبًا. أما سلطنة عُمان، فقد انضمت إلى هذا الاتجاه بتوقيع اتفاقية CEPA المذكورة مع الهند، ما يمنح مصدريها دخولًا أفضل إلى السوق الهندية الضخمة. كما أن عُمان والإمارات جزء من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة على مستوى مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة، والتي لا تزال جارية. وتعزز الرياح الجيوسياسية (مثل تقارب دول الخليج مع الصين) اهتمام الخليج بعلاقات تجارية أكثر تنوعًا. وخلاصة الأمر أن اقتصادات الخليج توظف اتفاقيات جديدة للاندماج مع آسيا وأفريقيا وأوروبا، بما يقلل أي اعتماد مفرط على التجارة مع الولايات المتحدة ومجالها.

تحولات التجارة العالمية: الابتعاد عن الولايات المتحدة

الخلاصة

يتطور النظام التجاري العالمي بصورة واضحة نحو إطار أكثر تعددية أقطابًا وأقل مركزية. فالاتجاهات التي تشكلت خلال العقد الماضي — وتضخمت خلال الأشهر الستة الماضية — تُظهر أن أحجام التجارة والاتفاقيات تتحرك بشكل متزايد بعيدًا عن الولايات المتحدة ونحو قنوات ثنائية وإقليمية أوسع. ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت غير مهمة؛ فهي لا تزال سوقًا رئيسيًا ومشاركًا كبيرًا في التجارة. غير أن الدول باتت بوضوح "تؤمّن" خياراتها. فقد سرّعت الإجراءات التجارية الأمريكية الأحادية وتصعيد الرسوم غير المتوقع قرارات المنافسين والحلفاء بتنويع الأسواق. وفي الوقت نفسه، نمت الاقتصادات الناشئة في الحجم والثقة، مما مكّنها من صياغة اتفاقيات تجارية فيما بينها تتجاوز المراكز التقليدية.

وبالنسبة للشركات والمستثمرين، تحمل هذه التطورات تحديات وفرصًا في آن واحد. إذ تُعاد هندسة سلاسل الإمداد والممرات التجارية: وتشير تحليلات حديثة إلى أن ما يصل إلى ثلث التجارة العالمية (نحو 14 تريليون دولار) قد يتحول إلى مسارات جديدة خلال العقد المقبل. وسيتعين على الشركات التكيف مع فسيفساء من الاتفاقيات التجارية وضمان قدرتها على التقاط النمو في مناطق خارج الولايات المتحدة. أما بالنسبة لصانعي السياسات، فالمهمة هي التنقل في بيئة تجارية أكثر تعقيدًا مع الحفاظ على مكاسب العولمة. كما تواجه مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية ضغوطًا للإصلاح، مع خضوع جزء أكبر من التجارة لاتفاقيات إقليمية وترتيبات ظرفية.

وخلاصة القول، تدخل التجارة العالمية فترة إعادة اصطفاف تشبه "تباعدًا كبيرًا" جديدًا، ولكن في العلاقات التجارية. وأصبح التنويع هو الكلمة المفتاحية. فالاقتصادات لا تنتظر قوة مهيمنة واحدة لوضع القواعد؛ بل تؤمّن شبكاتها من الشركاء التجاريين لحماية الازدهار. ومن المرجح أن يستمر الابتعاد عن التجارة المتمحورة حول الولايات المتحدة خلال السنوات المقبلة، مدفوعًا بالاستراتيجية والضرورة معًا. وستؤثر كيفية استجابة الولايات المتحدة — هل ستعيد الانخراط في التعددية أم ستواصل الانسحاب — في سرعة وحجم هذه التحولات. وحتى الآن، الزخم واضح: حول العالم، توسع الدول آفاقها التجارية بنشاط، بما يبشر بعصر أكثر توزيعًا وربما أكثر مرونة للتجارة الدولية.

المصادر و الروابط

China versus America on global trade
https://lowy-institute.github.io/publications/2025/RAJAH-ALBAYRAK-china-versus-america-on-global-trade.pdf

Evolution of the Emerging Markets Trade Landscape - IVO Capital Partners
https://www.ivocapital.com/en/2025/11/06/evolution-of-the-emerging-markets-trade-landscape-2/

Number of Trade Agreements Across 30 Economies - Voronoi
https://www.voronoiapp.com/economy/Number-of-Trade-Agreements-Across-30-Economies-7106

Major developments in Trump's trade war | Reuters
https://www.reuters.com/business/autos-transportation/major-developments-trumps-trade-war-2025-09-26/

EU and Mercosur sign trade deal after 25 years of negotiations | Reuters
https://www.reuters.com/world/americas/eu-mercosur-sign-trade-deal-after-25-years-negotiations-2026-01-17/

Canada aims to end US trade dependence - Taipei Times
https://www.taipeitimes.com/News/editorials/archives/2026/01/24/2003851123

India's Free Trade Agreements: Updates in 2025
https://www.india-briefing.com/news/indias-free-trade-agreements-updates-2025-36271.html/

Progress on UK free trade agreement negotiations - House of Commons Library
https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9314/

ASEAN-China trade exceeds US$1 trillion by 2025 - TV BRICS
https://tvbrics.com/en/news/asean-china-trade-exceeds-us-1-trillion-by-2025/

China's exports-imports with ASEAN surpass 1 trillion USD in 2025
https://en.vietnamplus.vn/chinas-exports-imports-with-asean-surpass-1-trillion-usd-in-2025-post336353.vnp

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"استشارات رائدة. نتائج مستدامة."

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية**: دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية**: دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية**: مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية**: هيكلة الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:
edgeconsultancykw.com/ar/our-services/

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، ونشراتنا الاقتصادية الأسبوعية، وتقارير القطاعات والتقارير الخاصة التي تغطي الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقاريرنا ونشراتنا، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس

هاتف/واتساب: 00965-22286370

البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com

لينكد إن: linkedin.com/company/edgeconsultancykw

العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقمC11 ، مدينة الكويت ، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/

حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى."

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى."

قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج."

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات.

يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت